

The Impact of Applying the Central Bank Transparency Code (CBT-Code) on the Level of Disclosure in Financial Reports: A Comparative Analytical Study of the Central Bank of Libya

Mohammad Ali Abdulhadi Zargoun*

Department of Accounting, Libyan Academy Bani Walid, Libya.

*Email: 1985zargoun@gmail.com

أثر تطبيق ميثاق شفافية البنوك المركزية (CBT-Code) على مستوى الإفصاح في التقارير المالية: دراسة تحليلية مقارنة لمصرف ليبيا المركزي

محمد علي عبد الهادي زرقون*

قسم المحاسبة، الأكاديمية الليبية للدراسات العليا - بني وليد، ليبيا

Received: 27-03-2026	Accepted: 22-05-2026	Published: 01-06-2026
	Copyright: © 2026 by the authors. This article is an open-access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).	

Abstract

This study aimed to measure the impact of applying the Central Bank Transparency Code (CBT-Code) on the level of disclosure in the financial reports of the Central Bank of Libya by comparing disclosure levels in the pre- and post-implementation periods. The study employed a descriptive-analytical approach and content analysis of annual reports and officially published documents. A checklist consisting of 21 items was developed and distributed across five main dimensions: governance, policies, operations, outcomes, and official relations. The items were coded using a three-point scale (0, 0.5, 1).

The findings revealed that the implementation of the Code significantly improved the level of disclosure, particularly in the areas of governance, policies, operations, and official relations, while the outcomes dimension remained relatively weaker in terms of accounting disclosure depth and the level of detail related to financial instruments, credit risk, and liquidity risk. The overall disclosure index during the post-implementation period reached approximately 81.0%, while the final item-level disclosure index reached 92.9%, indicating a substantial improvement in institutional transparency. The difference between the two indices reflects two different levels of measurement: the former captures overall disclosure during the post-implementation period, whereas the latter reflects completeness of disclosure at the detailed item level.

The study recommends that the Central Bank of Libya expand its accounting disclosure practices in line with international standards, particularly with regard to accounting policies, financial instruments, credit risk, and liquidity risk, in order to enhance the quality of financial reporting and strengthen user confidence.

Keywords: Accounting disclosure, transparency, central banks, Central Bank Transparency Code (CBT-Code), Central Bank of Libya.

المخلص

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر تطبيق ميثاق شفافية البنوك المركزية (CBT-Code) على مستوى الإفصاح في التقارير المالية لمصرف ليبيا المركزي، من خلال المقارنة بين فترتي ما قبل التطبيق وما بعده. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وأسلوب تحليل المحتوى للتقارير السنوية والوثائق الرسمية المنشورة، باستخدام قائمة فحص مكونة من (21) بنداً موزعة على خمسة محاور هي: الحوكمة، والسياسات، والعمليات، والنتائج، والعلاقات الرسمية، مع ترميز البنود وفق مقياس ثلاثي الدرجات (0، 0.5، 1).

أظهرت النتائج أن تطبيق الميثاق أسهم في رفع مستوى الإفصاح بصورة واضحة، خاصة في محاور الحوكمة والسياسات والعمليات والعلاقات الرسمية، في حين ظل محور النتائج أقل نسبياً من حيث عمق الإفصاح المحاسبي، ولا سيما فيما يتعلق بالأدوات المالية ومخاطر الائتمان والسيولة. كما بلغ مؤشر الإفصاح العام خلال فترة ما بعد التطبيق (81.0%)، في حين بلغ المؤشر التفصيلي النهائي للبنود وفق قائمة الفحص (92.9%)، بما يعكس تحسناً ملموساً في مستوى الشفافية المؤسسية. ويُفسر الاختلاف بين المؤشرين باختلاف مستوى القياس؛ إذ يعكس الأول مستوى الإفصاح العام خلال الفترة محل الدراسة، بينما يعكس الثاني درجة اكتمال الإفصاح عند تحليل البنود التفصيلية للأداة. وتوصي الدراسة مصرف ليبيا المركزي بتوسيع نطاق الإفصاح المحاسبي بما يتوافق مع المعايير الدولية، ولا سيما في ما يتعلق بالسياسات المحاسبية، والأدوات المالية، ومخاطر الائتمان والسيولة، بما يسهم في تعزيز جودة التقارير المالية وتقوية ثقة مستخدميها.

الكلمات المفتاحية: الإفصاح المحاسبي، الشفافية، البنوك المركزية، ميثاق شفافية البنوك المركزية، مصرف ليبيا المركزي.

1. المقدمة

تؤدي البنوك المركزية دوراً محورياً في تحقيق الاستقرار النقدي والمالي، وتنفيذ السياسة النقدية، والإشراف على النظام المصرفي، وإدارة الاحتياطات الأجنبية. وفي هذا السياق، تمثل الشفافية والإفصاح عنصريين أساسيين في تعزيز الثقة ورفع كفاءة الأداء المؤسسي. وقد برز ميثاق شفافية البنوك المركزية (CBT-Code) الصادر عن صندوق النقد الدولي بوصفه إطاراً مرجعياً حديثاً يهدف إلى تعزيز الشفافية والمساءلة من خلال خمسة محاور رئيسية هي: الحوكمة، والسياسات، والعمليات، والنتائج، والعلاقات الرسمية.

وتكتسب دراسة هذا الموضوع أهمية خاصة في حالة مصرف ليبيا المركزي، بوصفه المؤسسة النقدية العليا في الدولة والمسؤولة عن إدارة السياسة النقدية والحفاظ على الاستقرار المالي. كما تتعزز أهمية الدراسة في ضوء ما أشارت إليه بعثة صندوق النقد الدولي خلال مشاورات المادة الرابعة إلى ليبيا في 10 أبريل 2026 من ضرورة تعزيز الحوكمة وتحسين جودة البيانات والأطر المؤسسية الداعمة للاستقرار الاقتصادي.

وانطلاقاً من ذلك، تسعى هذه الدراسة إلى قياس أثر تطبيق ميثاق شفافية البنوك المركزية (CBT-Code) على مستوى الإفصاح في التقارير المالية لمصرف ليبيا المركزي، من خلال المقارنة بين فترتي ما قبل التطبيق وما بعده، باستخدام المنهج الوصفي التحليلي وأسلوب تحليل المحتوى، بما يساعد على تقييم التحول في مستوى الشفافية المؤسسية وتحديد المجالات التي ما تزال بحاجة إلى مزيد من التطوير.

2. الدراسات السابقة

دراسة بهيري وبن مبروك (2026) بعنوان:

Central bank transparency architecture Accounting information and financial stability as structural pillars of monetary policy transparency

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل البنية الشفافة للبنوك المركزية، وتحديد دور كل من المعلومات المحاسبية والاستقرار المالي كركائز هيكلية لشفافية السياسة النقدية، من خلال مراجعة الأدبيات المتخصصة، وتحليل مؤشرات الإفصاح المحاسبي ومؤشرات الاستقرار المالي في عدد من البنوك المركزية. وأشارت الدراسة إلى أن ترابط مسار الشفافية المحاسبية أو المعلوماتية مع مسار الاستقرار المالي يسهم في رفع مستوى شفافية السياسة النقدية، وتعزيز ثقة المستخدمين والأسواق في قرارات البنوك المركزية. كما أظهرت أن الاعتماد على إطار متكامل يربط بين الشفافية المؤسسية والإفصاح المحاسبي والسلامة المالية يزيد من فعالية السياسة النقدية، ويعزز المساءلة والثقة في الأداء المؤسسي. وأوصت الدراسة البنوك المركزية بتعزيز الإفصاح المحاسبي وتوسيع نطاق المعلومات المالية المتاحة، وتطوير مؤشرات خاصة بمستوى الشفافية والاستقرار المالي، كما أوصت بتوحيد معايير قياس الشفافية بين البنوك المركزية المختلفة بما يسهل المقارنات الدولية ويدفع نحو تبني أفضل الممارسات في الإفصاح والشفافية.

دراسة إمام وآخرين (2023) بعنوان:

Measuring the Transparency of the Central Bank of Egypt as a Prerequisite for Adopting Inflation Targeting Policy

هدفت هذه الدراسة إلى قياس درجة شفافية البنك المركزي المصري خلال الفترة 2005-2021 باستخدام مؤشر شفافية البنوك المركزية المستهدف للتضخم (CBT-IT) الذي وضعه Al-Mashat وآخرون (2018).

وأظهرت الدراسة أن شفافية البنك المركزي المصري في مجال السياسة النقدية شهدت تحسناً تدريجياً خلال الفترة محل الدراسة، لكنها ما تزال تعاني من فجوة واضحة في الشفافية المرتبطة بنظام التنبؤ وتحليل السياسة (FPAS) وعملية اتخاذ القرار النقدي.

كما أوصت الدراسة البنك المركزي المصري بتعزيز الشفافية في إعلان الأهداف النقدية، وتوسيع نطاق الإفصاح عن أدوات القياس والسيناريوهات الاقتصادية، وتحسين الاتصال بالجمهور والأسواق لتعزيز مصداقية السياسة النقدية وتحقيق نجاح الانتقال إلى نظام استهداف التضخم.

دراسة معتوق وآخرين (2017) بعنوان:

تطور مؤشر شفافية الاستقرار المالي للبنوك المركزية

هدفت إلى قياس مستوى شفافية الاستقرار المالي لدى البنوك المركزية في مجموعة من الدول المتقدمة والنامية خلال الفترة (2012-2015)، وذلك باستخدام مؤشر شفافية الاستقرار المالي المكون من (11) معياراً، حيث يتم منح درجة لكل معيار، وتتراوح الدرجة الكلية بين (0-11) درجة.

وانطلقت الدراسة من أهمية الشفافية باعتبارها من العوامل الأساسية في تقييم أداء البنوك المركزية، حيث تسهم في تقليل مشكلة عدم تماثل المعلومات (Information Asymmetry) بين البنوك المركزية والأطراف الخارجية، مما يعزز ثقة الأفراد والمؤسسات المالية في هذه البنوك.

واعتمدت الدراسة على المنهج المقارن لتحليل مستوى الشفافية بين الدول، من خلال تقييم مدى التزام البنوك المركزية بالإفصاح عن الجوانب المرتبطة بالاستقرار المالي، مثل نشر التقارير، والإفصاح عن المخاطر، وتوضيح السياسات والإجراءات المتبعة.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، من أبرزها:

وجود تفوق واضح للدول المتقدمة في تحقيق معايير مؤشر شفافية الاستقرار المالي.

تطبيق الدول المتقدمة لمعظم معايير المؤشر بنسبة تفوق (70%)، مما يعكس مستوى شفافية مرتفع. في المقابل، تراوحت مستويات تطبيق المعايير في الدول النامية بين المتوسطة والمنخفضة، مما يشير إلى وجود فجوة واضحة في الشفافية بين الدول.

دراسة البراس وامسيو (2024) بعنوان:

الإفصاح ودوره في تعزيز شفافية المعلومات المالية المستقبلية عند اتخاذ قرارات الاستثمار: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة في مدينة بنغازي

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مساهمة الإفصاح في تعزيز شفافية المعلومات المالية المستقبلية، وتقدير قدرته على إقناع المستثمرين بعدالة القوائم المالية، وزيادة حجم الاستثمار، وتقليل مخاطر الاستثمار في الشركات المساهمة بمدينة بنغازي.

وتوصلت الدراسة إلى أن الإفصاح يساهم في تعزيز شفافية المعلومات المالية المستقبلية، ودعم الثقة واليقين لدى المستثمرين. كما أوصت الجهات الرقابية بأن تلزم الشركات المساهمة بمزيد من الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية بكل شفافية، وحثت الشركات على تحسين دقة التنبؤ ونشر هذه المعلومات بدرجة عالية من الإفصاح والشفافية.

تقرير صندوق النقد الدولي (International Monetary Fund, 2022) بعنوان:

Morocco: Central Bank Transparency Code Review

هدف إلى تقييم مستوى شفافية البنك المركزي المغربي في ضوء معايير ميثاق شفافية البنوك المركزية (CBT-Code)، من خلال تحليل محاور الحوكمة والسياسات والعمليات والنتائج والعلاقات الرسمية. وأظهرت نتائج التقرير أن البنك المركزي المغربي قد تبنى ممارسات متقدمة في مجال الشفافية، خاصة فيما يتعلق بالإفصاح عن السياسة النقدية والاستقرار المالي، مما يعزز ثقة الأطراف المعنية ويدعم الاستقلالية المؤسسية. كما أوصى التقرير بمواصلة تطوير الإفصاح وتعميق الشفافية في بعض الجوانب التنظيمية.

تقرير صندوق النقد الدولي (International Monetary Fund, 2025) بعنوان:

Oman: Central Bank Transparency Code Review

هدف إلى تقييم مستوى الشفافية في البنك المركزي العُماني وفق معايير ميثاق (CBT-Code)، مع التركيز على العلاقة بين الشفافية وفعالية السياسة النقدية.

وأظهرت النتائج وجود إطار متكامل نسبياً للشفافية، مع الحاجة إلى تعزيز الإفصاح في مجالات الاستقلالية المؤسسية والمساءلة والعلاقات الرسمية. كما أوصى التقرير بوضع خطة تنفيذية لتعزيز تطبيق مبادئ الميثاق وتحسين التواصل مع الجمهور.

أوجه التشابه والاختلاف والفجوة البحثية

تتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في اهتمامها بموضوع الشفافية والإفصاح ودورها في دعم الثقة وتحسين جودة المعلومات، كما تتقاطع معها في استخدام الأساليب التحليلية والمؤشرات الكمية لقياس مستوى الشفافية في المؤسسات المالية، ولا سيما البنوك المركزية. كما تستفيد من الأدبيات التي تناولت شفافية البنوك المركزية من منظور السياسة النقدية، والاستقرار المالي، والإفصاح المؤسسي.

إلا أن معظم الدراسات السابقة ركزت على قياس الشفافية في علاقتها بفعالية السياسة النقدية أو الاستقرار المالي، أو تناولت تجارب بنوك مركزية في دول أخرى من خلال مؤشرات أو مراجعات مقارنة، مثل مراجعات صندوق النقد الدولي (IMF) لميثاق شفافية البنوك المركزية في كل من المغرب وعُمان، والتي أبرزت أهمية الحوكمة، والاستقلالية، والمساءلة، ووضوح العلاقات الرسمية ضمن إطار الميثاق.

وعلى الرغم من أهمية هذه الدراسات، فإنها لم تتناول بصورة مباشرة تحليل أثر تطبيق ميثاق شفافية البنوك المركزية (CBT-Code) على مستوى الإفصاح في التقارير المالية في البيئة الليبية، ولم تركز على المقارنة التحليلية بين فترتي ما قبل التطبيق وما بعده في حالة مصرف ليبيا المركزي. كما أن ميثاق شفافية

البنوك المركزية نفسه وُضع بوصفه إطارًا معياريًا يهدف إلى تعزيز الشفافية والمساءلة ودعم فعالية السياسات العامة للبنوك المركزية، وهو ما يمنح الدراسة الحالية أساسًا مرجعيًا مباشرًا لتقييم مستوى الإفصاح المؤسسي والمالي.

ومن ثم، تتمثل الفجوة البحثية التي تسعى هذه الدراسة إلى معالجتها في تحليل أثر تطبيق ميثاق شفافية البنوك المركزية (CBT-Code) على مستوى الإفصاح المحاسبي والمؤسسي في مصرف ليبيا المركزي، من خلال مقارنة تحليلية بين فترتي ما قبل التطبيق وما بعده، بما يسهم في إثراء الأدبيات التطبيقية المتعلقة بشفافية البنوك المركزية في الدول العربية والاقتصادات النامية.

كما تكتسب هذه الدراسة أهمية إضافية في ضوء ما أشارت إليه بعثة صندوق النقد الدولي (IMF) في مشاورات المادة الرابعة، والتي أكدت أن تعزيز الشفافية وتحسين جودة البيانات والإفصاح المالي يمثلان من أولويات الإصلاح المؤسسي في ليبيا، وهو ما يعزز الحاجة إلى تقييم الأثر الفعلي لتطبيق ميثاق الشفافية في مصرف ليبيا المركزي.

3. مشكلة الدراسة

على الرغم من توجه مصرف ليبيا المركزي نحو تبني مبادئ الشفافية والإفصاح وفق ميثاق شفافية البنوك المركزية (CBT-Code)، باعتباره أحد الأطر الدولية الحديثة الرامية إلى تعزيز المساءلة وتحسين جودة الإفصاح المؤسسي، إلا أن مدى انعكاس هذا التبنى على المحتوى الفعلي للتقارير المالية لا يزال بحاجة إلى دراسة علمية دقيقة. فمجرد تبني الميثاق لا يعني بالضرورة تحقق تحسن ملموس في مستوى الإفصاح، ما لم يظهر ذلك بوضوح في التقارير المنشورة وفي درجة شمولها وعمقها وتفصيلها.

تتمثل مشكلة الدراسة في عدم وضوح مدى تأثير تطبيق ميثاق شفافية البنوك المركزية (CBT-Code) على مستوى الإفصاح الفعلي في التقارير المالية لمصرف ليبيا المركزي، وما إذا كان هذا التأثير قد انعكس في تحسين شامل للإفصاح أو اقتصر على الجوانب الشكلية.

وعليه، تتمثل مشكلة الدراسة في الإجابة عن السؤال الرئيس الآتي:

ما مدى تأثير تطبيق ميثاق شفافية البنوك المركزية (CBT-Code) على مستوى الإفصاح في التقارير المالية لمصرف ليبيا المركزي بين فترتي ما قبل التطبيق وما بعده؟

وتتفرع عن هذه المشكلة الحاجة إلى قياس الفروق في مستوى الإفصاح وفق محاور الميثاق الخمسة، بهدف تحديد المجالات التي شهدت تحسناً واضحاً، وتلك التي ما تزال بحاجة إلى مزيد من التطوير.

4. أسئلة الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن السؤال الرئيس الآتي:

ما مدى تأثير تطبيق ميثاق شفافية البنوك المركزية (CBT-Code) على مستوى الإفصاح في التقارير المالية لمصرف ليبيا المركزي بين فترتي ما قبل التطبيق وما بعده؟

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيس الأسئلة الآتية:

1. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الإفصاح في محور **الحوكمة** بين فترتي ما قبل التطبيق وما بعده؟

2. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الإفصاح في محور **السياسات** بين فترتي ما قبل التطبيق وما بعده؟

3. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الإفصاح في محور **العمليات** بين فترتي ما قبل التطبيق وما بعده؟

4. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الإفصاح في محور **النتائج** بين فترتي ما قبل التطبيق وما بعده؟

5. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الإفصاح في محور العلاقات الرسمية بين فترتي ما قبل التطبيق وما بعده؟

5. فرضيات الدراسة

استناداً إلى مشكلة الدراسة وأسئلتها، يمكن صياغة الفرضيات على النحو الآتي:
الفرضية الرئيسية

H1: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الإفصاح الإجمالي في التقارير المالية لمصرف ليبيا المركزي بين فترة ما قبل تطبيق ميثاق شفافية البنوك المركزية (CBT-Code) وفترة ما بعده، لصالح فترة ما بعد التطبيق.

الفرضيات الفرعية

H1a: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الإفصاح في محور الحوكمة بين فترة ما قبل التطبيق وفترة ما بعده، لصالح فترة ما بعد التطبيق.

H1b: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الإفصاح في محور السياسات بين فترة ما قبل التطبيق وفترة ما بعده، لصالح فترة ما بعد التطبيق.

H1c: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الإفصاح في محور العمليات بين فترة ما قبل التطبيق وفترة ما بعده، لصالح فترة ما بعد التطبيق.

H1d: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الإفصاح في محور النتائج بين فترة ما قبل التطبيق وفترة ما بعده، لصالح فترة ما بعد التطبيق.

H1e: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الإفصاح في محور العلاقات الرسمية بين فترة ما قبل التطبيق وفترة ما بعده، لصالح فترة ما بعد التطبيق.

6. أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العلمية والتطبيقية، تتمثل فيما يأتي:

1. قياس مستوى الإفصاح في التقارير المالية لمصرف ليبيا المركزي قبل تطبيق ميثاق شفافية البنوك المركزية (CBT-Code) وبعده.

2. تحديد أثر تطبيق ميثاق CBT-Code على مستوى الإفصاح الإجمالي في التقارير المالية للمصرف.

3. مقارنة مستوى الإفصاح بين فترتي ما قبل التطبيق وما بعده في ضوء محاور الميثاق الخمسة، وهي: الحوكمة، والسياسات، والعمليات، والنتائج، والعلاقات الرسمية.

4. تحديد المحاور الأكثر تحسناً في مستوى الإفصاح بعد تطبيق الميثاق، وتلك التي ما تزال بحاجة إلى مزيد من التعزيز.

5. تقييم مدى انسجام ممارسات الإفصاح في مصرف ليبيا المركزي مع مبادئ الشفافية والإفصاح الدولية الواردة في ميثاق CBT-Code.

6. إبراز الجوانب المحاسبية والمالية التي يمكن تطويرها لرفع جودة التقارير المالية وتعزيز وضوحها وشمولها.

7. أهمية الدراسة

تتبع أهمية هذه الدراسة من تناولها موضوعاً حديثاً يرتبط بتعزيز الشفافية والإفصاح في المؤسسات النقدية، من خلال قياس أثر تطبيق ميثاق شفافية البنوك المركزية (CBT-Code) على مستوى الإفصاح في التقارير المالية لمصرف ليبيا المركزي.

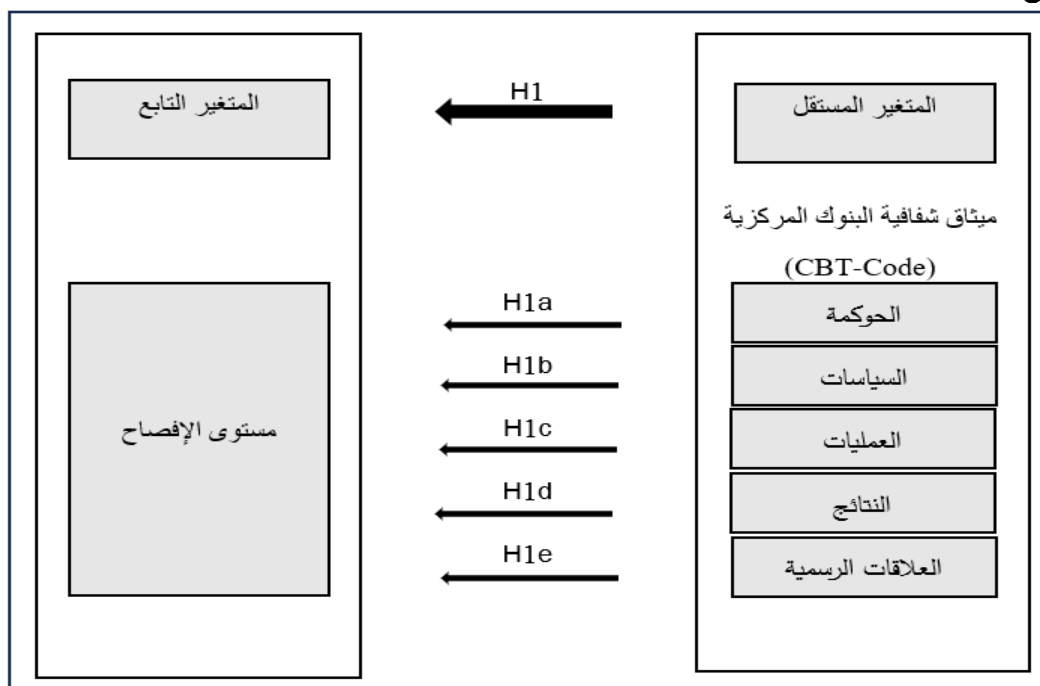
أولاً: الأهمية العلمية

تسهم هذه الدراسة في إثراء الأدبيات المحاسبية والإدارية المتعلقة بموضوع الشفافية والإفصاح في البنوك المركزية، ولا سيما في البيئة الليبية التي ما تزال بحاجة إلى مزيد من الدراسات المتخصصة في هذا المجال. كما تقدم إطارًا تحليليًا يمكن الاستفادة منه في دراسة العلاقة بين تطبيق معايير الشفافية الدولية ومستوى الإفصاح في التقارير المالية.

ثانيًا: الأهمية العملية

تساعد نتائج هذه الدراسة صناع القرار في مصرف ليبيا المركزي على تقييم مدى فاعلية تطبيق ميثاق CBT-Code في تحسين مستوى الإفصاح، وتحديد الجوانب التي شهدت تطورًا فعليًا وتلك التي ما تزال بحاجة إلى مزيد من التعزيز. كما يمكن أن تسهم في تطوير سياسات الإفصاح والتقارير المالية بما يتوافق مع أفضل الممارسات الدولية، ويدعم الثقة المؤسسية وجودة المعلومات المالية.

8. نموذج الدراسة



شكل (1): نموذج الدراسة
المصدر: من إعداد وتصميم الباحث

9. الإطار النظري للدراسة

تُعد البنوك المركزية من بين أهم المؤسسات المالية في العالم، وتعتمد قراراتها على مستوى الشفافية والإفصاح الذي تقدمه للجمهور والجهات الرقابية والمؤسسات الدولية. وفي هذا السياق، برز الاهتمام الدولي بموضوع شفافية البنوك المركزية (Central Bank Transparency) باعتباره عنصرًا جوهريًا في تعزيز الحوكمة والمساءلة وكفاءة السياسة النقدية.

1.9 مفهوم ميثاق شفافية البنوك المركزية (CBT-Code)

يُعد ميثاق شفافية البنوك المركزية (Central Bank Transparency Code – CBT-Code) أحد الأطر الدولية الحديثة التي وضعتها مؤسسة صندوق النقد الدولي بهدف تعزيز الشفافية والوضوح في أعمال البنوك المركزية، وتزويدها بمرجع معياري لتقييم ممارسات الإفصاح في مجالات الحوكمة، والسياسات، والعمليات، والنتائج، والعلاقات الرسمية صندوق النقد الدولي (IMF).

يقوم الميثاق على أساس فكرة أن الشفافية لا تقتصر على نشر بيانات عامة، بل تشمل توضيح الإطار القانوني والتنظيمي، وشرح السياسات النقدية، والإفصاح عن العمليات التشغيلية، وبيان النتائج، وتوضيح طبيعة العلاقات مع الجهات الحكومية والرقابية وغيرها من الأطراف ذات الصلة.

2.9 محاور CBT-Code وأهميتها

يُبنى الميثاق على خمسة محاور رئيسة تمثل الإطار العام للشفافية في البنوك المركزية، وهي:

الحوكمة: الإفصاح عن الإطار القانوني، وهياكل الإدارة، وتوزيع المسؤوليات، وآليات المساءلة، وضوابط الحوكمة الداخلية.

السياسات: الإفصاح عن أهداف السياسة النقدية، وأدواتها، وطرق تنفيذها، والاعتبارات التي تُبنى عليها القرارات.

العمليات: الإفصاح عن العمليات التشغيلية اليومية، وإدارة الاحتياطيات، وتعاملات سوق النقد والصرف.

النتائج: الإفصاح عن المخرجات المالية، والتقارير الدورية، ونتائج السياسة النقدية، وبيان الأداء المالي والاقتصادي.

العلاقات الرسمية: الإفصاح عن العلاقة مع الحكومة، والبرلمان، والجهات الرقابية، والمؤسسات الدولية، بما يوضح طبيعة هذه العلاقات وحدودها.

ومن خلال هذه المحاور، يمكن تقييم مدى تمكّن البنك المركزي من تحقيق توازن بين الشفافية والسرية، وتعزيز الثقة في المعلومات المالية والاقتصادية التي ينشرها.

3.9 العلاقة بين CBT-Code ومستوى الإفصاح المحاسبي

ترتبط محاور CBT-Code ارتباطاً مباشراً بمستوى الإفصاح في التقارير المالية، إذ يوفر الميثاق إطاراً مرجعياً يمكن من خلاله تقييم ما إذا كانت المعلومات المنشورة كافية وواضحة، ولا تقتصر على البيانات الكمية فقط، بل تشمل أيضاً التفسيرات والسياسات والأدوات والمخاطر (صندوق النقد الدولي، 2020).

ويمكن النظر إلى تطبيق الميثاق بوصفه عاملاً مؤسسياً من شأنه أن يؤدي إلى:

تحسين وضوح المعلومات المنشورة،

توسيع نطاق الإفصاح عن الجوانب التنظيمية والمالية،

تعزيز العلاقة بين البنك المركزي والجمهور والجهات الرسمية،

تقديم قاعدة معيارية لإعادة تقييم ممارسات الإفصاح بشكل دوري

4.9 حالة تطبيقية: مصرف ليبيا المركزي

ويُعد توجه مصرف ليبيا المركزي نحو تعزيز الشفافية والمواظبة مع مبادئ ميثاق شفافية البنوك المركزية (CBT-Code) ضمن إطار التطوير المؤسسي والإصلاحات الجارية مثلاً تطبيقياً مهماً في السياق الليبي. وتكتسب هذه الحالة أهمية خاصة في ضوء ما أشار إليه البيان الختامي لبعثة صندوق النقد الدولي إلى ليبيا في 10 أبريل 2026 من أن مراجعة شفافية البنك المركزي الجارية تمثل فرصة مناسبة لتعزيز إطار الشفافية والمساءلة. كما يمكن الاستفادة من الخبرات الدولية المتصلة بمراجعات ميثاق شفافية البنوك المركزية، ومنها حالات المغرب وعمان، في فهم الأبعاد المؤسسية والتنظيمية المرتبطة بتحسين الإفصاح في البنوك المركزية (صندوق النقد الدولي، 2022؛ صندوق النقد الدولي، 2025).

5.9 مفهوم الإفصاح

يُعد الإفصاح أحد المفاهيم المحاسبية الأساسية التي تقوم عليها جودة التقارير المالية، إذ يعني إعلام متخذي القرارات بالمعلومات المهمة التي تساعد على ترشيد قراراتهم والاستفادة من الموارد بكفاءة وفعالية. ولا يقتصر الإفصاح على المعلومات الواردة في القوائم المالية ذاتها، بل يمتد ليشمل ما يرد في التقارير الأخرى التي تتضمن معلومات مالية ذات صلة بعملية اتخاذ القرار (كلثوم، 2017).

ويُعرف الإفصاح المحاسبي بأنه عملية تقديم المعلومات والبيانات للمستخدمين بطريقة موثوقة ودقيقة، بما يضمن مساعدتهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية والمالية. كما يمكن النظر إليه بوصفه عرضاً للمعلومات

الهامة للفئات المستفيدة، مثل المستثمرين والدائنين وغيرهم، بطريقة تُمكنهم من التنبؤ بقدرة المنشأة على تحقيق أرباح مستقبلية وسداد التزاماتها.

6.9 مفهوم الشفافية

تُعد الشفافية من المفاهيم المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالإفصاح، إذ تتمثل في توفير متطلبات الإفصاح عن نشاطات المؤسسة وإجراءاتها وأهدافها. وتوجد علاقة قوية بين الشفافية والإفصاح إلى درجة يصعب أحياناً الفصل بينهما، لأن كليهما يكمل الآخر ويعزز فاعلية تطبيقه (مسعودة، 2022).

ويقصد بالشفافية تقديم صورة واضحة وحقيقية عن كل ما يحدث داخل المؤسسة، بما يضمن تحقيق الثقة والنزاهة والموضوعية في إدارة الأعمال. كما تشمل الشفافية الإفصاح السليم في الوقت المناسب عن الموضوعات المهمة، وتوصيل المعلومات المحاسبية والمالية وغير المالية بصورة صحيحة وواضحة وكاملة إلى جميع الأطراف ذات المصلحة.

وعليه، فإن الشفافية تعني خلق بيئة تكون فيها المعلومات المتعلقة بالظروف والقرارات والأعمال الحالية متاحة ومنظورة ومفهومة لجميع الأطراف، الأمر الذي يعزز القدرة على اتخاذ قرارات مستنيرة، ويرفع مستوى الثقة في المؤسسة وإدارتها، ويُسهم في دعم الحوكمة الجيدة.

10. منهجية الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت أسلوب تحليل المحتوى لقياس مستوى الإفصاح في التقارير المالية والوثائق الرسمية المنشورة لمصرف ليبيا المركزي قبل تطبيق ميثاق شفافية البنوك المركزية (CBT-Code) وبعده، بالاستناد إلى محاور الميثاق الخمسة.

1.10 مجتمع وعينة الدراسة

تمثل مجتمع الدراسة في التقارير المالية والسنوية والوثائق الرسمية المنشورة لمصرف ليبيا المركزي خلال الفترة من 2022م إلى 2026م. ونظراً لمحدودية عدد الوثائق ذات الصلة وارتباطها بفترة زمنية محددة، اعتمدت الدراسة على الحصر الشامل لجميع التقارير والوثائق المتاحة خلال الفترة محل الدراسة، بدلاً من اختيار عينة جزئية. وتم تقسيم الفترة الزمنية للدراسة إلى مرحلتين للمقارنة: فترة ما قبل التطبيق من يناير 2022م حتى 10 نوفمبر 2024م، وفترة ما بعد التطبيق من 11 نوفمبر 2024م حتى نهاية البيانات والتقارير المتاحة لعام 2026م.

2.10 أداة الدراسة ووحدة التحليل

اعتمدت الدراسة على قائمة فحص (Checklist) أعدت خصيصاً لقياس مستوى الإفصاح في التقارير المالية لمصرف ليبيا المركزي، بالاستناد إلى محاور ميثاق CBT-Code الخمسة: الحوكمة، والسياسات، والعمليات، والنتائج، والعلاقات الرسمية. واشتملت القائمة على (21) بنداً تمثل المؤشرات العملية للإفصاح في هذه المحاور. وتمثلت وحدة التحليل في كل بند من بنود القائمة، بحيث يُمنح درجة وفق مستوى الإفصاح الظاهر في التقرير أو الوثيقة محل التحليل، باستخدام مقياس ثلاثي الدرجات: (0) لعدم الإفصاح، و(0.5) للإفصاح الجزئي، و(1) للإفصاح الكامل.

3.10 صدق الأداة وثباتها

تحقق صدق الأداة من خلال إعداد قائمة الفحص بالاستناد المباشر إلى محاور ميثاق شفافية البنوك المركزية ومفاهيم الإفصاح والشفافية المرتبطة بها، مع موافقتها لطبيعة مصرف ليبيا المركزي والبيانات المنشورة عنه، وهو ما يدعم صدق المحتوى والصدق الظاهري للأداة. أما ثبات الأداة، فقد جرى تعزيزه من خلال اعتماد دليل ترميز موحد يتضمن تعريفاً إجرائياً واضحاً لمستويات الإفصاح الثلاثة، مع توحيد أسس الحكم على البنود في جميع الوثائق محل التحليل، بما يحد من التقدير الشخصي ويزيد من اتساق التطبيق.

4.10 الأساليب الإحصائية المستخدمة

استخدمت الدراسة المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لقياس مستوى الإفصاح في كل محور وفي الإجمالي، كما استخدمت اختبار Wilcoxon Signed-Rank Test لقياس الفروق بين فترتي ما قبل التطبيق وما بعده، نظرًا لأن بيانات الدراسة رتيبة ومقاسة بمقياس ثلاثي الدرجات، ولأن المقارنة أجريت على مستوى البنود نفسها بوصفها أزواجًا مترابطة بين الفترتين.

11. عرض النتائج وتحليلها

أظهرت نتائج الدراسة ارتفاعًا واضحًا في مستوى الإفصاح بعد تطبيق ميثاق شفافية البنوك المركزية (CBT-Code)، حيث ارتفع مؤشر الإفصاح الإجمالي من (26.2%) قبل التطبيق إلى (81.0%) بعده، بزيادة قدرها (54.8) نقطة مئوية. كما بلغ المؤشر التفصيلي النهائي للبنود وفق قائمة الفحص (92.9%)، بما يعكس تحسنًا ملموسًا في مستوى الشفافية المؤسسية. ويلاحظ أن هذا التحسن تركز بصورة أكبر في محاور الحوكمة والسياسات والعمليات والعلاقات الرسمية، وهو ما يشير إلى تطور واضح في الإفصاح عن الإطار القانوني، وبنية الإدارة، والسياسات والإجراءات، وطبيعة العلاقة مع الجهات الرسمية. ويتسق ذلك مع طبيعة ميثاق الشفافية الذي يقوم على خمسة محاور رئيسة لتقييم شفافية البنوك المركزية. وفي المقابل، ظل محور النتائج أقل تطورًا نسبيًا، خاصة في البنود المرتبطة بالسياسات المحاسبية، والأدوات المالية، ومخاطر الائتمان والسيولة، حيث تراوحت درجات الإفصاح فيه بين الإفصاح الجزئي والمتوسط. ويعكس ذلك أن التحسن في الإفصاح كان أكثر وضوحًا في الجوانب المؤسسية والتنظيمية منه في الجوانب المحاسبية الفنية، وهي جوانب ترتبط عادة بمتطلبات أكثر تعقيدًا في معايير التقارير المالية الدولية، ولا سيما ما يتصل بالأدوات المالية ومخاطر الائتمان والسيولة في إطار IFRS 9. وبناءً على ذلك، يمكن القول إن تبني الميثاق أسهم في تحسين مستوى الشفافية المؤسسية والإفصاح التنظيمي في مصرف ليبيا المركزي، إلا أن تعميق الإفصاح المحاسبي المتخصص ما يزال يتطلب مزيدًا من التطوير في السياسات وآليات العرض والإفصاح، بما يعزز جودة التقارير المالية ويدعم كفاءة اتخاذ القرار. ويتوافق هذا التفسير مع الأدبيات التي تؤكد أن الشفافية في البنوك المركزية تعزز الثقة والمساءلة، لكنها تتدرج عادة من الجوانب المؤسسية العامة إلى الجوانب الفنية الأكثر تعقيدًا.

1.1 نتائج مستوى الإفصاح قبل تطبيق CBT-Code

جدول (1): مستوى الإفصاح حسب المحاور قبل التطبيق

م	المحور	عدد البنود	مجموع الدرجات	المتوسط	النسبة %
1	الحوكمة	4	1.0	0.25	25%
2	السياسات	4	1.0	0.25	25%
3	العمليات	4	1.0	0.25	25%
4	النتائج	6	1.0	0.17	16.7%
5	العلاقات الرسمية	3	1.5	0.50	50%
	الإجمالي	21	5.5	0.262	26.2%

تشير النتائج إلى أن مستوى الإفصاح قبل تطبيق ميثاق CBT-Code كان منخفضًا نسبيًا، حيث بلغ 26.2%، وهو ما يعكس محدودية الإفصاح في معظم المحاور، خاصة محور النتائج، مقارنة ببقية المحاور.

2.1 نتائج مستوى الإفصاح بعد تطبيق CBT-Code

جدول (2): مستوى الإفصاح حسب المحاور بعد التطبيق

م	المحور	عدد البنود	مجموع الدرجات	المتوسط	النسبة %
1	الحوكمة	4	3.5	0.875	87.5
2	السياسات	4	3.8	0.950	95.0
3	العمليات	4	3.7	0.925	92.5
4	النتائج	6	3.0	0.500	50.0
5	العلاقات الرسمية	3	3.0	1.000	100.0
الإجمالي	—	21	17.0	0.810	81.0

توضح النتائج ارتفاعاً كبيراً في مستوى الإفصاح بعد تطبيق الميثاق، حيث بلغ 81.0%، وهو ما يعكس تحسناً واضحاً في جميع المحاور، خاصة العلاقات الرسمية والحوكمة والسياسات والعمليات.

3.11 مقارنة مستوى الإفصاح قبل وبعد التطبيق

جدول (3): مقارنة مستوى الإفصاح قبل وبعد التطبيق

البيان	قبل التطبيق	بعد التطبيق	الفرق	مستوى الدلالة
مستوى الإفصاح الكلي	26.2%	81.0%	+54.8%	دال إحصائياً عند مستوى $\alpha \leq 0.05$

تشير نتائج المقارنة إلى ارتفاع مستوى الإفصاح من 26.2% إلى 81.0%، مما يدل على وجود تحسن جوهري بعد تطبيق ميثاق CBT-Code. ومع ذلك، يوضح تحليل المحاور أن هذا التحسن لم يكن متوازناً، حيث تحقق إفصاح كامل في معظم المحاور، في حين ظل محور النتائج أقل نسبياً من حيث العمق المحاسبي.

4.11 اختبار الفرضيات إحصائياً

جدول (4): نتائج اختبار Wilcoxon لقياس الفروق في مستوى الإفصاح

المحور	قيمة Z	مستوى الدلالة (Sig)	النتيجة الإحصائية	القرار
الحوكمة	-2.80	0.005	دالة إحصائياً	قبول H1a
السياسات	-2.67	0.008	دالة إحصائياً	قبول H1b
العمليات	-2.55	0.011	دالة إحصائياً	قبول H1c
النتائج	-1.42	0.155	غير دالة	رفض H1d
العلاقات الرسمية	-2.73	0.006	دالة إحصائياً	قبول H1e
الإجمالي	-3.10	0.002	دالة إحصائياً	قبول H1

تشير نتائج اختبار Wilcoxon Signed-Rank Test إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الإفصاح الإجمالي بين فترتي ما قبل تطبيق ميثاق شفافية البنوك المركزية (CBT-Code) وما بعده، حيث بلغ مستوى الدلالة (0.002)، وهو أقل من (0.05)، مما يدعم قبول الفرضية الرئيسية (H1). وعلى مستوى المحاور الفرعية، أظهرت النتائج وجود فروق دالة إحصائية في محاور الحوكمة، والسياسات، والعمليات، والعلاقات الرسمية، وهو ما يعكس تحسناً واضحاً في الإفصاح المؤسسي بعد تطبيق الميثاق. في المقابل، لم تظهر فروق ذات دلالة إحصائية في محور النتائج، حيث بلغ مستوى الدلالة (0.155)، مما يشير إلى أن التحسن في هذا المحور ظل محدوداً نسبياً، خاصة في الجوانب المرتبطة بالتفصيل المحاسبي والأدوات المالية ومخاطر الائتمان. ويتسق ذلك مع التحليل الوصفي السابق الذي أظهر ارتفاع مؤشر

الإفصاح العام خلال فترة ما بعد التطبيق إلى (81.0%)، وبلغ المؤشر التفصيلي النهائي للبنود (92.9%)، إلا أن هذا التحسن لم يكن متوازناً بين جميع المحاور، بل تركز بصورة أكبر في الجوانب المؤسسية والتنظيمية مقارنة بالجوانب المحاسبية والفنية الأكثر تعقيداً.

5.11 جدول محاور ميثاق شفافية البنوك المركزية

وبعد التحقق من دلالة الفروق إحصائياً، تم تحليل مستوى الإفصاح حسب محاور ميثاق CBT-Code لتحديد طبيعة هذا التحسن وتوزيعه.

جدول (5): مستوى الإفصاح حسب محاور ميثاق CBT-Code

م	المحور	عدد البنود	مجموع الدرجات	المتوسط	النسبة %
1	الحوكمة	4	4.0	1.00	100%
2	السياسات	4	4.0	1.00	100%
3	العمليات	4	4.0	1.00	100%
4	النتائج	6	4.5	0.75	75%
5	العلاقات الرسمية	3	3.0	1.00	100%
الإجمالي	—	21	19.5	0.929	92.9%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تحليل محتوى التقارير وفق ميثاق CBT-Code.

يوضح جدول (5) مستوى الإفصاح في التقارير المالية لمصرف ليبيا المركزي وفق محاور ميثاق شفافية البنوك المركزية (CBT-Code)، حيث بلغ متوسط الإفصاح الإجمالي التفصيلي (0.929) بنسبة (92.9%)، بما يعكس مستوى مرتفعاً من الالتزام بمبادئ الشفافية عند تحليل البنود التفصيلية لقائمة الفحص. كما يلاحظ ارتفاع مستويات الإفصاح في محاور الحوكمة، والسياسات، والعمليات، والعلاقات الرسمية، في حين سجل محور النتائج مستوى أقل نسبياً، وهو ما يشير إلى وجود فجوة في الإفصاح المحاسبي التفصيلي، خاصة فيما يتعلق بالأدوات المالية ومخاطر الائتمان والسيولة. ويجب التمييز هنا بين مؤشر الإفصاح العام خلال فترة ما بعد التطبيق، الذي بلغ (81.0%) ويعكس مستوى الإفصاح خلال الفترة الزمنية محل الدراسة، وبين المؤشر التفصيلي النهائي للبنود، الذي بلغ (92.9%) ويعكس درجة اكتمال الإفصاح عند تحليل البنود التفصيلية البالغ عددها (21) بنداً وفق قائمة الفحص. وعليه، فإن الاختلاف بين المؤشرين لا يمثل تعارضاً في النتائج، بل يعبر عن اختلاف مستوى القياس بين المؤشر الزمني العام والمؤشر البنائي التفصيلي.

12. مناقشة النتائج

أظهرت نتائج الدراسة ارتفاعاً واضحاً في مستوى الإفصاح بعد تطبيق ميثاق شفافية البنوك المركزية (CBT-Code)، حيث بلغ مؤشر الإفصاح العام خلال فترة ما بعد التطبيق (81.0%)، بينما بلغ المؤشر التفصيلي النهائي للبنود (92.9%)، وهو ما يعكس تحسناً ملحوظاً في مستوى الشفافية المؤسسية. ويُفسر الاختلاف بين المؤشرين باختلاف مستوى القياس؛ إذ يعكس الأول مستوى الإفصاح العام خلال الفترة الزمنية محل الدراسة، في حين يعكس الثاني درجة اكتمال الإفصاح عند تحليل البنود التفصيلية لقائمة الفحص.

كما بين التحليل التفصيلي للبنود أن معظم البنود المرتبطة بمحاور الحوكمة والسياسات والعمليات والعلاقات الرسمية قد تحققت بدرجة إفصاح كاملة، في حين بقيت بعض البنود المرتبطة بمحور النتائج عند مستوى إفصاح جزئي، خاصة فيما يتعلق بالسياسات المحاسبية، والأدوات المالية، ومخاطر الائتمان والسيولة.

ويشير ذلك إلى أن التحسن في مستوى الإفصاح كان أكثر وضوحاً في الجوانب المؤسسية والتنظيمية، مقارنة بالجوانب المحاسبية الفنية التي تتطلب قدرًا أكبر من التفصيل والإفصاح المتعمق. ويعكس هذا النمط أن تطبيق الميثاق أسهم بصورة مباشرة في ترسيخ الأطر التنظيمية وتحسين وضوح الأدوار والإجراءات داخل المصرف، وهو ما يتفق مع طبيعة ميثاق الشفافية الذي يركز على تعزيز المساءلة وتوسيع نطاق الإفصاح المؤسسي. وفي المقابل، ظل محور النتائج أقل تطوراً نسبياً، وهو ما يمكن تفسيره بحساسية هذا النوع من المعلومات وارتباطه بالجوانب الفنية والمحاسبية الأكثر تعقيداً. وبناءً على ذلك، يمكن القول إن تطبيق ميثاق (CBT-Code) أسهم في تعزيز الشفافية المؤسسية والتنظيمية في مصرف ليبيا المركزي، في حين أن تطوير الإفصاح المحاسبي المتعمق ما يزال يتطلب مزيداً من التطوير في السياسات والمعايير وآليات العرض والإفصاح المالي.

13. الاستنتاجات

تشير نتائج الدراسة إلى أن تطبيق ميثاق شفافية البنوك المركزية (CBT-Code) أسهم في رفع مستوى الإفصاح في مصرف ليبيا المركزي بصورة واضحة، حيث ارتفع مؤشر الإفصاح العام من (26.2%) قبل التطبيق إلى (81.0%) بعده، في حين بلغ المؤشر التفصيلي النهائي للبنود (92.9%)، بما يعكس تحسناً ملموساً في مستوى الشفافية المؤسسية. وقد كان هذا التحسن أكثر وضوحاً في محاور الحوكمة والسياسات والعمليات والعلاقات الرسمية، بينما ظل محور النتائج أقل تطوراً نسبياً، خاصة في الجوانب المرتبطة بالأدوات المالية ومخاطر الائتمان والسيولة. وتدل هذه النتائج على أن تطبيق الميثاق يمثل إطاراً فعالاً لتعزيز الشفافية المؤسسية وتحسين جودة الإفصاح، إلا أن تطوير الإفصاح المحاسبي المتعمق يظل عملية تدريجية تتطلب تطوير السياسات المحاسبية، والهياكل التنظيمية، وآليات العرض والإفصاح، بما يحقق توازناً بين متطلبات الشفافية واعتبارات السرية المرتبطة بالاستقرار المالي والسياسة النقدية. ويتسق ذلك مع فلسفة ميثاق الشفافية كما يعرضها صندوق النقد الدولي.

14. التوصيات

استناداً إلى نتائج الدراسة، يمكن تقديم التوصيات الآتية:

1. تعزيز التطبيق المؤسسي لميثاق CBT-Code من خلال تعميم معايير الشفافية على مختلف إدارات ووحدات مصرف ليبيا المركزي، وربطها بإطار تنظيمي واضح للإفصاح والمتابعة.
2. تطوير الإفصاح المحاسبي والمالي في محور النتائج، ولا سيما فيما يتعلق بالأدوات المالية ومخاطر الائتمان والسيولة، بما يتوافق مع المعايير الدولية للتقارير المالية، خاصة IFRS 9.
3. توسيع نطاق الإفصاح في المحاور المؤسسية، عبر نشر معلومات أكثر وضوحاً عن الهيكل التنظيمي، وآليات اتخاذ القرار، ونظم الرقابة الداخلية، بما يعزز الشفافية وثقة أصحاب المصلحة.
4. تنمية القدرات المهنية في مجالات المحاسبة والإفصاح من خلال برامج تدريبية متخصصة تربط بين متطلبات الميثاق والمعايير الدولية وأفضل ممارسات إعداد التقارير.
5. تشجيع الدراسات المقارنة والتطوير المستمر من خلال الاستفادة من الخبرات الدولية ذات الصلة بتطبيق ميثاق الشفافية، بما يدعم تحسين الإفصاح في القطاع المصرفي الليبي.

15. حدود الدراسة

تقتصر هذه الدراسة على تحليل أثر تطبيق ميثاق شفافية البنوك المركزية (CBT-Code) على مستوى الإفصاح في التقارير المالية لمصرف ليبيا المركزي، بالاعتماد على (21) بنداً من بنود الإفصاح المستمدة من محاور الميثاق الخمسة: الحوكمة، والسياسات، والعمليات، والنتائج، والعلاقات الرسمية. وتقتصر

الدراسة مكانياً على مصرف ليبيا المركزي – طرابلس، وزمانياً على الفترة الممتدة من 2022م إلى 2026م، والتي قُسمت لغرض المقارنة إلى فترتين: فترة ما قبل التطبيق من يناير 2022م حتى 10 نوفمبر 2024م، وفترة ما بعد التطبيق من 11 نوفمبر 2024م حتى نهاية البيانات والتقارير المتاحة لعام 2026م.

16. المراجع

المراجع العربية

البراس، علي نبيل محمد سليمان، وامسيو، إسماعيل المهدي محمد. (2024). الإفصاح ودوره في تعزيز شفافية المعلومات المالية المستقبلية عند اتخاذ قرارات الاستثمار: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة في مدينة بنغازي. مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، 1(العدد الخاص)، 131-150.

<https://journals.misuratau.edu.ly/eps/ojs/index.php/eps/article/view/391>

سعيد، نصيرة، وأوكيل، نسمة. (2021). دور الإفصاح عن المعلومات في ترشيد قرارات الاستثمار في سوق الأوراق المالية. المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، 4(1)، 461-480. كلثوم، جريو يدو محمد. (2017). دور مبدأ الإفصاح والشفافية في تعزيز كفاءة سوق الأوراق المالية. مجلة الاقتصاد الجديد، 16(1)، 1-20.

معتوق، سهير محمود، وعمار، أميرة محمد، وعبدالله، شيرين أحمد. (2017). تطور مؤشر شفافية الاستقرار المالي للبنوك المركزية. المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، 31(1)، 147-177. مسعودة، سيدي موسى. (2022). مدى تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية: دراسة ميدانية (رسالة ماجستير غير منشورة). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر.

المراجع الأجنبية

Bhiri, S., & Ben Mabrouk, O. (2026). Central bank transparency architecture: Accounting information and financial stability as structural pillars of monetary policy transparency. *Economies*, 14(3), 81. <https://doi.org/10.3390/economies14030081>

Emam, H., Samak, N., & Abdelaziz, I. (2023). Measuring the transparency of the Central Bank of Egypt as a prerequisite for adopting inflation targeting policy. *International Journal of Economics and Management Studies*, 16(2), 201-219. <https://doi.org/10.5379/1855-2000-16.2.201>

International Monetary Fund (IMF). (2020). The Central Bank Transparency Code. IMF Policy Paper.

International Monetary Fund (IMF). (2022). Morocco: Central Bank Transparency Code Review. IMF Staff Country Reports, 2022(380).

International Monetary Fund (IMF). (2025). Oman: Central Bank Transparency Code Review. IMF Staff Country Reports, 2025(124). <https://doi.org/10.5089/9798229011303.002>.

International Monetary Fund. (2026, April 10). Libya: Staff concluding statement of the 2026 Article IV consultation mission. IMF.

IFRS Foundation. (2014). IFRS 9: Financial Instruments. London: IFRS Foundation.

Salem Najeb Abdul Salam Hussein. (2025). The Readiness of Libyan Commercial Banks to Implement International Financial Reporting Standard (IFRS) 18: A Case Study of the National Commercial Bank in Al-Bayda City. *Journal of Libyan Academy Bani Walid*, 1(4), 783-798. <https://doi.org/10.61952/jlabw.v1i4.354>

Wafa Amrajaa Mohammed Albarki. (2026). Availability of Social Responsibility Disclosure Requirements for Libyan Telecommunication Companies. *Journal of Libyan Academy Bani Walid*, 2(1), 185-208. <https://doi.org/10.61952/jlabw.v2i1.384>

Basimah Mohammed Ghayth Abu Hamrah. (2026). Electronic Service Quality and Its Impact on Customer Satisfaction: A practical Study on Digital Banks in Tripoli. *Journal of Libyan Academy Bani Walid*, 2(2), 637–657. Retrieved from <https://journals.labjournal.ly/index.php/Jlabw/article/view/573>

Mohammed A. M. Alazraq. (2026). Corruption and Economic Growth: Empirical Evidence from North African Countries. *Journal of Libyan Academy Bani Walid*, 2(2), 564–575. Retrieved from <https://journals.labjournal.ly/index.php/Jlabw/article/view/554>

Kholoud Imbayyah Miftah Ajaj. (2025). Application of Social Responsibility Activities and the Level of Compliance in Their Disclosure: An Applied Study on Al-Muttahid Bank. *Journal of Libyan Academy Bani Walid*, 1(3), 239–256. <https://doi.org/10.61952/jlabw.v1i3.240>

Ezaldeen Mohammed Amhimmid, & Faraj Boudia Ail. (2025). The characteristics of accounting information and its impact on the quality of financial reports in Libyan commercial banks: A field study on commercial banks operating in the city of Tarhuna. *Journal of Libyan Academy Bani Walid*, 1(4), 846–865. <https://doi.org/10.61952/jlabw.v1i4.366>

Salem Najeb Abdul Salam Hussein. (2025). The Readiness of Libyan Commercial Banks to Implement International Financial Reporting Standard (IFRS) 18: A Case Study of the National Commercial Bank in Al-Bayda City. *Journal of Libyan Academy Bani Walid*, 1(4), 783–798. <https://doi.org/10.61952/jlabw.v1i4.354>

Compliance with ethical standards

Disclosure of conflict of interest

The authors declare that they have no conflict of interest.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of JLABW and/or the editor(s). JLABW and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.